

مجلة ميدأوشن للبحوث والدراسات 	Midocean Journal for Research and Studies https:// e-ISSN:	
---	---	--

عنوان البحث

أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر :
دراسة تحليلية تطبيقية في بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية (٢٠١٥ – ٢٠٢٥)
اسم الباحث/ سعيد سعد الدوسري

المستخلص

تناولت الدراسة أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر: دراسة تحليلية تطبيقية في بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية (٢٠١٥ – ٢٠٢٥)، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الفساد الإداري والمالي على النمو الاقتصادي ومستويات الفقر في المملكة العربية السعودية. وتتكون مجتمع وعينة الدراسة من مدير وخبراء بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية (١٠٠) مدير وخبراء.

أظهرت النتائج أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال من خلال ارتفاع مستوى الشفافية المؤسسية في خفض تكاليف ممارسة الأعمال، وزيادة الشفافية في الإجراءات الإدارية إلى تقليل التكاليف التشغيلية. أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة أن يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل، وأن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي. وأن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد.

أوصت الدراسة بضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال. والالتزام بمبادئ الحوكمة إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسات. وتعزيز منظومة الحوكمة المؤسسية من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة. وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الخاصة بمكافحة الفساد الإداري والمالي، مع تحديثها بشكل دوري بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. وتعزيز استقلالية وكفاءة الأجهزة الرقابية وتمكينها من أداء مهامها في الكشف عن حالات الفساد ومتابعتها دون تدخل. والتحول نحو الحوكمة الرقمية وتوسيع استخدام الخدمات الإلكترونية لتقليل الاحتكاك المباشر بين الموظفين والمراجعين، بما يحد من فرص الفساد..

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري والمالي – معدلات النمو الاقتصادي – ظاهرة الفقر.

Abstract

This study examined the impact of administrative and financial corruption on economic growth rates and the exacerbation of poverty: an applied analytical study of the business environment in the Kingdom of Saudi Arabia (2015–2025). The study aimed to analyze the impact of administrative and financial corruption on economic growth and poverty levels in the Kingdom of Saudi Arabia. The study population and sample consisted of 100 managers and experts in the Saudi business environment.

The results showed strong agreement among the study participants on an inverse relationship between the level of institutional transparency and the costs of doing business. Specifically, higher levels of institutional transparency led to lower business costs, and increased transparency in administrative procedures led to reduced operational costs. The study also strongly agreed that financial corruption positively impacts poverty levels and income inequality. Furthermore, the study participants agreed that effective corporate governance promotes economic growth. Finally, the study participants agreed that the prevalence of administrative and financial corruption negatively affects the efficiency of public spending and resource allocation.

The study recommended the necessity of implementing governance principles to enhance investor confidence in the business environment and to improve the financial performance of institutions. Strengthening corporate governance by implementing the principles of transparency, accountability, and integrity in all public and private institutions. Developing and regularly updating legislative and regulatory frameworks for combating administrative and financial corruption in accordance with international best practices. Enhancing the independence and efficiency of oversight bodies and empowering them to perform their duties in detecting and investigating corruption without interference. Transitioning to digital government and expanding the use of e-services to reduce direct contact between employees and the public, thereby limiting opportunities for corruption.

Keywords: Administrative and financial corruption – Economic growth rates – Poverty.

المقدمة:

يؤدي الفساد إلى إضعاف النمو الاقتصادي، وتقليل كفاءة الإنفاق الحكومي، وزيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل وتؤكد تقارير البنك الدولي أن الفساد يؤدي إلى إهدار نسبة كبيرة من الموارد العامة ويؤثر بشكل مباشر على جودة الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، مما ينعكس سلباً على مستويات الرفاه الاجتماعي والتنمية

الاقتصادية. كما أن ضعف الشفافية والمساءلة يؤدي إلى انخفاض الثقة في المؤسسات ويؤثر على تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية في المملكة العربية السعودية، شهدت السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية وإدارية كبيرة في إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠، والتي تضمنت العديد من الإصلاحات المؤسسية ومبادرات مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة والشفافية. ومن هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقر في البيئة السعودية، وتحليل مدى تأثير برامج الإصلاح المؤسسي على هذه العلاقة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الفساد الإداري والمالي من جهة، والنمو الاقتصادي ومستويات الفقر من جهة أخرى، مع التركيز على التطورات التي شهدتها المملكة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٥) ..

مشكلة البحث:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة معقدة بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقر. فالفساد يؤدي إلى تسرب الموارد الاقتصادية من المشاريع التنموية إلى قنوات غير قانونية، مما يضعف كفاءة الاستثمار العام ويؤثر على جودة الخدمات العامة. كما يؤدي الفساد إلى زيادة تكاليف ممارسة الأعمال وتقليل كفاءة المؤسسات الحكومية، مما ينعكس سلباً على بيئة الاستثمار والنمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك، تتأثر الفئات ذات الدخل المحدود بشكل أكبر بسبب انخفاض جودة الخدمات الاجتماعية وتراجع فرص التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة، إلا أن الحاجة ما تزال قائمة لدراسة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقر في السياق السعودي، وتحليل مدى تأثير الإصلاحات المؤسسية الحديثة على هذه العلاقة. وبناء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الفقر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٥)؟

أسئلة البحث:

١. ما أثر الفساد الإداري على معدلات النمو الاقتصادي؟
٢. ما العلاقة بين الفساد المالي ومستويات الفقر؟
٣. كيف تؤثر الشفافية المؤسسية على بيئة الاستثمار في المملكة؟
٤. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض الفساد وتحسن النمو الاقتصادي؟

أهداف البحث:

– الأهداف الرئيسية:

تحليل أثر الفساد الإداري والمالي على النمو الاقتصادي ومستويات الفقر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015-2025).

١. الأهداف الفرعية
٢. تحليل العلاقة بين الفساد الإداري والنمو الاقتصادي.
٣. قياس تأثير الفساد المالي على مستويات الفقر.
٤. دراسة دور الحوكمة المؤسسية في الحد من الفساد.
٥. تقييم أثر الإصلاحات المؤسسية المرتبطة برؤية السعودية ٢٠٣٠ على مكافحة الفساد.
٦. تقديم نموذج تحليلي لتعزيز الشفافية ودعم التنمية الاقتصادية

أهمية البحث:

– الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية في مجال الإدارة والاقتصاد، من خلال تحليل العلاقة بين ثلاثة متغيرات رئيسية هي:

١. الفساد الإداري والمالي
٢. النمو الاقتصادي
٣. مستويات الفقر
٤. كما تسهم الدراسة في تقديم إطار تحليلي يوضح تأثير الحوكمة المؤسسية والشفافية

٥. على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

– الأهمية العملية

١. تسهم هذه الدراسة في تقديم مجموعة من التوصيات العملية

٢. الصناعات القرار في القطاعين الحكومي والخاص، من أجل

٣. تعزيز أنظمة الحوكمة والشفافية

٤. تحسين كفاءة الإنفاق العام

٥. دعم سياسات الحد من الفقر

٦. تحسين بيئة الاستثمار في المملكة.

الأدب النظري للدراسات

المبحث الأول: الفساد الإداري والمالي:

أولاً: تعريف الفساد الإداري والمالي:

عرف الفساد الإداري بأنه: "استغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل مناف للشرع والأنظمة الرسمية، سواء كان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف بذاته أو نتيجة للضغوط التي يمارسها عليه الأفراد من خارج الجهاز الحكومي، وسواء كان هذا السلوك تم بشكل فردي أو بشكل جماعي. (مشري، ٢٠١٥، ١٤-١٥).

يعرف الفساد الإداري والمالي بأنه قيام الموظف العام وبطرق غير مشروعة بارتكاب فعل يعد إهدار للمال العام أو الموجودات العامة، ومن ثم فهو سلوك يخالف الواجبات الوظيفية الرسمية للوظيفة العامة، بحيث تشمل تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة فردية، سواء أكان مادية أو معنوية (كوهين، ٢٠١٦).

ثانياً: صور الفساد الإداري والمالي:

الفساد الإداري ظاهرة معقدة وأسبابها متشعبة، ويظهر بصور كثيرة ويرتدي عشرات الأقنعة، وله قدرة عالية على تطوير أساليبه في التحايل والالتفاف حول الأنظمة التي تسن لمقاومته. ومن بعض صور الفساد الإداري ما يلي:

- الرشوة
- السرقة والاختلاس
- هدر المال العام
- التلاعب بشروط ومواصفات العقود
- تقاضي العمولات

• استغلال الأجهزة المكتبية لأغراض شخصية. (السالم، ٢٠١٩، ١٢)

ثالثاً: أسباب الفساد الإداري والمالي:

١. سوء الإدارة: ويتمثل في ضعف الرقابة والمتابعة وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ، وعدم وضوح الواجبات والمسؤوليات للموظف الحكومي.
٢. انخفاض الاجور والمرتبات التي يحصل عليها الموظف وعدم كفايتها لتلبية واشباع حاجته وسد متطلبات عائلته.
٣. ارتفاع الاسعار والخدمات التي يحتاجها الموظف وذلك نتيجة لظهور السوق السوداء واختفاء السلع في قنوات التوزيع الرسمية ، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأجر او الراتب.
٤. ضعف تطبيق القوانين والانظمة والقرارات التي تنظم الوظيفة والعمل ، وتنظيم سلوك العاملين في المنظمات (عبد اللطيف، ٢٠١٨، ٩).

رابعاً: أنواع الفساد الإداري والمالي:

١. اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر : هي جرائم مترادفة من الناحية العامة، تشتمل على سرقة موظف حكومي الممتلكات مؤتمن عليها أو إساءة استعمالها، وبعد الاختلاس وتبديد الممتلكات إلى جانب الرشوة القنوات الرئيسية للفساد الكبير، حيث يتمكن موظفون كبار من تكديس مبالغ طائلة من المال بسرعة عبر نهب الخزائن العامة التي يمكنهم الوصول إليها بحكم مناصبهم (Nichols, 2017).

٢. الإثراء غير المشروع

عرفت المادة ٢٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإثراء غير المشروع المسؤول عمومي بأنه زيادة موجوداته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياساً إلى دخله المشروع، كما تعرف اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد في المادتين (٩) و (١١) على التوالي الإثراء غير المشروع على نحو مشابه، ولعل المدعين العموميين يفضلون توجيه تهمة الإثراء غير المشروع، بد من الاتهام بالفساد، لأن الجريمة تتمحور حول زيادة غير مفسرة في ممتلكات مسؤول ما ولعله من السهل إثبات الإثراء غير المشروع أكثر من النشاط الفاسد الذي تم بفضل كسب الممتلكات، لأن الأطراف في معاملة غير شرعية قد يحاولون تمويه احتيالهم، وربما لا يتوفر شهود عليها أو قد لا تتوفر الرغبة والاستعداد لديهم للإبلاغ عنها (عتيقة، ٢٠١٦).

٣. غسيل الأموال: تحويل أو إخفاء الإيرادات المتأتية عن الجريمة، بما في ذلك فعل الفساد، في محاولة لتمويه الأصول غير المشروعة للإيرادات.

٤. الرشوة: تتي امنح موظف حكومي مزايا غير مستحقة بقصد التأثير عليه لكي يقوم بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية، وتعد الرشوة أحد الأشكال الأكثر شيوعاً للفساد الكبير.

٥. الابتزاز: يضم طرفاً يكره طرفاً آخر على تقديم فائدة غير مستحقة، عبر التهديد بالعنف عادة، أو الملاحقة القضائية أو إفشاء معلومات مضرّة، وقد يكون ضحية الابتزاز شخصاً عادياً أو مسؤولاً حكومياً على السواء (الجيحان، ٢٠٢٤).

المبحث الثاني: ظاهرة الفقر:

يعرف الفقر بأنه الحاجة، وهو مشتق من انقفار الظهر، أي انكسار فقاره؛ فكأن الفقير مكسور الظهر من شدة الحاجة (عبدالخالق، ٢٠٠٩).

ثانياً: أسباب نشأة الفقر

أسباب نشأة الفقر عديدة ومنها ما هو سياسي او اقتصادي او اجتماعي او ديني او نفسي او فكري، ومنها ما هو يجمع بينهم. من أسبابها: (أحمد، ٢٠١٧).

١ . الحوا رب و الكوارث: هروب الشعب من الأوطان بسبب الأوضاع السياسية الحرجة و ترك كل ما يملكون ورائهم لحماية أنفسهم سببا اساسي للفقر.

٢. ضعف التعليم: التعليم هو أساس التوظيف و من الصعب أن يكون الإنسان في وظيفة لها دخل جيد لحالته مالم يكن لديه العلم الكافي.

٣ . تدلي الأجور: سواء كان انعدام في الدخل او انخفاضه، سيكون التأثير كبير في الحالتين لان الاجر الغير كافي لن يغطي جميع الاحتياجات للأفراد مما يؤدي للفقر.

ثالثاً: أبعاد ظاهرة الفقر:

١. البعد الاقتصادي: القدرة على تحقيق دخل، الاستهلاك، الأصول المملوكة والتي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل توفير الأمن الغذائي، الرفاهية الاقتصادية، الوضع الاجتماعي.

٢. البعد الإنسانية: تعتمد على الصحة والتعليم ومياه الشرب النقية الصالحة للاستخدام، والسكن (تشمل العناصر الأساسية لرفاهية الأفراد والحماسة لتحسين ظروف معيشتهم).

٣. البعد السياسي: يعد الحرمان م الحريات الأساسية مثل التعبير عن الآراء السياسية والتأثير في سياسات الدولة، وحقوق الإنسان من أهم الجوانب الأساسية للفقر.

٤. البعد الاجتماعي والثقافي: المساهمة بشكل فعال كعضو مؤثر في المجتمع، وتحقيق هذه المشاركة نتيجة المكانة الاجتماعية والكرامة الاجتماعية والثقافية (أحمد، ٢٠٢٤).

رابعاً: أثر ظاهرة الفقر على المجتمع

أولاً: تأثير الفقر في الإقتصاد يكون من خلال تأثير الفقر بالصحة الذهنية و الجسدية و هذا يقلل من عدد الأيدي العاملة مما يقلل مصدر الإنتاج و الإنتاجية.

ثانياً: تأثير الفقر في الصحة يكون من خلال العيش في أماكن غير صحيه تعرضهم لأمراض خطيرة قد تسبب الوفاة، خصيصاً أن الفقراء لا يمكنهم أن يحصلو على المساعدة من المستشفيات بسبب نقصهم للأموال.

ثالثاً: تأثير الفقر في التعليم يكون من خلال عدم وجود الموارد المادية للتسجيل في مدارس جيدة او حتى عدم قدرتهم للدفع للمواصلات و غيرها من اساسيات التعليم.

رابعاً: أثر الفقر الإجتماعي يكون من خلال الإحباط و اليأس و عدم الإحساس بالإنتماء سواء للأسرة أو للمجتمع نفسه و هذا يسبب تفكك و انعزال من الجميع، أيضاً الفجوة الكبيره بين الفقراء و الأغنياء تسبب حدوث مشاكل غير أخلاقيه بينهم. (الصغير، ٢٠٢٢).

المبحث الثالث: أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر:

أولاً: أثر الفساد على معدلات النمو الاقتصادي

١. تراجع الاستثمار المحلي والأجنبي: انتشار الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية المعقدة يزيد من تكاليف إقامة المشاريع، مما يدفع رؤوس الأموال لتجنب البيئة الاستثمارية.

٢. سوء تخصيص الموارد العامة: يتم توجيه الإنفاق الحكومي نحو مشاريع ضخمة تتيج الحصول على عمولات أو رشى بدلاً من الاستثمار في البنية التحتية، التعليم، والصحة.

٣. ضعف الإيرادات العامة وتضخم الديون: تؤدي الرشوة والتهرب الضريبي إلى تقليص إيرادات الدولة، مما يدفع الحكومات إلى الاستدانة وزيادة الضرائب، مما يثقل كاهل المنتجين والمواطنين.
٤. تدني جودة البنية التحتية: إرساء عقود المشاريع العامة على شركات غير كفؤة تدفع الرشوة يؤدي إلى رداءة تنفيذ الطرق، والمدارس، والمستشفيات، مما يهدر المال العام (شاهين، ٢٠٢٥).

ثانياً: تفاقم ظاهرة الفقر:

ينعكس التراجع الاقتصادي الناجم عن الفساد بشكل مباشر على زيادة معدلات الفقر وتعميقه في المجتمع: (الجمال، ٢٠٢٤)

١. تركيز الثروة وسوء توزيع الدخل: يؤدي الفساد إلى احتكار القلة المقربة من دوائر السلطة للثروات والموارد، مما يزيد من التفاوت الاجتماعي ويمنع وصول الثروة للفئات الهشة.
٢. تدهور الخدمات الأساسية: سرقة أو سوء إدارة الأموال المخصصة للخدمات العامة (كالصحة والتعليم) تحرم الطبقات الفقيرة من مقومات الارتقاء الاجتماعي، وتجعلهم يدفعون تكاليف باهظة للحصول على خدمات أساسية.
٣. تدمير الطبقة الوسطى: يؤدي غياب العدالة وتكافؤ الفرص في التوظيف والمنافسة إلى إضعاف الطبقة الوسطى وانزلاقها نحو خط الفقر.
٤. ارتفاع معدلات التضخم: استغلال النفوذ والاحتكار والمضاربة غير المشروعة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل يفوق القدرة الشرائية للمواطنين

ثالثاً: أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر:

يعد الفساد الإداري والمالي من أبرز التحديات التي تواجه الدول، ولا سيما الدول النامية، لما يترتب عليه من آثار سلبية تمس مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤدي الفساد إلى إضعاف كفاءة المؤسسات الحكومية، وإهدار الموارد العامة، وتقويض مبادئ الشفافية والمساءلة، الأمر الذي ينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي ويزيد من مستويات الفقر وعدم المساواة. (Rose-Ackerman & Palifka, 2016)

ويؤثر الفساد الإداري والمالي في النمو الاقتصادي من خلال إضعاف كفاءة تخصيص الموارد العامة، حيث توجه الموارد إلى مشروعات تحقق مصالح خاصة بدلاً من المشروعات ذات الأولوية التنموية، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الاستثمار العام وتراجع كفاءة الإنفاق الحكومي. كما يؤدي انتشار الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ إلى زيادة تكاليف ممارسة الأعمال، وإضعاف المنافسة، وتقليل ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وهو ما ينعكس في انخفاض معدلات الاستثمار والإنتاج والنمو الاقتصادي. (Mauro, 1995)

ويرى (Mauro 1995) أن الفساد يمثل أحد أهم العوامل التي تحد من النمو الاقتصادي، إذ يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار، ويقلل من كفاءة الإنفاق الحكومي، خاصة في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية، وهي القطاعات التي تعد أساساً لتحقيق التنمية المستدامة. كما أشار (Tanzi and Davoodi 1997) إلى أن الفساد يؤدي إلى تشويه أولويات الإنفاق العام، وزيادة تكلفة المشروعات الحكومية، وانخفاض جودة الخدمات العامة، مما يحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو المستدام.

ومن ناحية أخرى، يسهم الفساد الإداري والمالي في تفاقم ظاهرة الفقر من خلال إضعاف قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وسوء توزيع الموارد، وحرمان الفئات الأكثر احتياجاً من الاستفادة من برامج التنمية والدعم الاجتماعي. كما يؤدي الفساد إلى اتساع فجوة الدخل بين أفراد المجتمع، حيث تستفيد الفئات ذات

النفوذ من الموارد العامة على حساب الفئات الفقيرة، مما يفاقم مظاهر التفاوت الاجتماعي ويضعف العدالة الاجتماعية. (World Bank, 1997)

وأكدت تقارير البنك الدولي أن الفساد يعد من أهم العوامل التي تعيق جهود الحد من الفقر، حيث يؤدي إلى تقليص الموارد المخصصة للخدمات العامة، وإضعاف جودة التعليم والرعاية الصحية، وزيادة تكاليف الحصول على الخدمات الحكومية، وهو ما تتحمل أعباءه الفئات محدودة الدخل بصورة أكبر من غيرها. (World Bank, 1997) وفي السياق ذاته، أوضحت منظمة الشفافية الدولية أن ارتفاع مستويات الفساد يرتبط عادة بانخفاض جودة المؤسسات العامة، وتراجع مستويات التنمية البشرية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف أنظمة الرقابة والمساءلة وسيادة القانون. (Transparency International, 2023)

وقد توصلت العديد من الدراسات العربية إلى نتائج تتفق مع الأدبيات الدولية، حيث أكدت دراسة محمد (2025) أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في مكافحة الفساد يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين إدارة الموارد العامة، بما يدعم التنمية المستدامة ويحد من الفقر. كما أوضحت دراسة عاتي (2025) أن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة يقلل من الفساد المالي والإداري، ويؤدي إلى تحسين الأداء المؤسسي وتقليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للفساد.

وفي الاتجاه نفسه، بينت دراسة بوشعالة (2024) أن غياب الشفافية والمساءلة وضعف تطبيق سيادة القانون من أهم أسباب انتشار الفساد، وأن تعزيز مبادئ الحكم الرشيد يمثل آلية فعالة للوقاية من الفساد والحد من آثاره الاقتصادية والاجتماعية. كما أثبتت دراسة عيماد (2021) وجود علاقة طردية بين ارتفاع مستويات الفساد الإداري وزيادة معدلات الفقر في الدول النامية، مؤكدة أن تحسين مؤشرات مكافحة الفساد يساهم في تحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر.

ومن منظور اقتصادي، يترتب على الفساد الإداري والمالي انخفاض الإيرادات العامة نتيجة التهرب الضريبي، والاختلاس، وإساءة استخدام المال العام، الأمر الذي يحد من قدرة الدولة على تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة وارتفاع مستويات الدين العام، مما ينعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي ويحد من قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين مستويات المعيشة وخفض معدلات الفقر. (OECD, 2018)

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الفساد الإداري والمالي يمثل عائقاً رئيساً أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر، إذ يؤثر في كفاءة المؤسسات الحكومية، ويضعف بيئة الاستثمار، ويؤدي إلى سوء توزيع الموارد، ويقلل من فعالية السياسات التنموية. ومن ثم، فإن تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتفعيل أنظمة الرقابة والمساءلة، وتطبيق التحول الرقمي، ودعم استقلالية الأجهزة الرقابية، ونشر ثقافة النزاهة والشفافية، تعد من أهم الآليات التي تساهم في مكافحة الفساد، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات الرفاه الاجتماعي، والحد من الفقر.

تعتمد الدراسة على عدد من الأطر النظرية، من أبرزها:

نظرية الوكالة. (Agency Theory) توضح هذه النظرية كيف يمكن أن يؤدي تضارب المصالح بين المسؤولين والمديرين إلى ظهور ممارسات فساد في حال غياب آليات الرقابة والمساءلة. نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory) تشير هذه النظرية إلى أن المؤسسات يجب أن تراعي مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة، وأن الفساد يؤدي إلى الإضرار بالمجتمع والاقتصاد.

نظرية النمو الاقتصادي المؤسسي تركز هذه النظرية على دور المؤسسات القوية والحوكمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الدراسات السابقة:

- دراسة (محمد، ٢٠٢٥) بعنوان " دور التكنولوجيا في مكافحة الفساد الإداري والمالي وأثره في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة" هدفت الدراسة إلى التعرف على الفساد ليس مجرد مشكلة تتعلق بتطبيق وجودة الحوكمة، بل أصبح يشكل تحدياً كبيراً يعيق النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية البشرية العادلة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الفئات المختلفة.
- دراسة (عاتي، ٢٠٢٥) بعنوان " توظيف الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري وخفض الفقر" هدفت الدراسة إلى التعرف على توظيف الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري وخفض الفقر من خلال التطرق الى اهمية الحوكمة ومؤشراتها واشكال الفساد المالي والإداري.
- دراسة (بوشعالة، ٢٠٢٤) بعنوان "تعزيز دور الحكم الرشيد للحد من تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي هدفت الدراسة إلي تسليط الضوء علي تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي أصبحت تثير اهتمام الباحثين لما لها من آثار سلبية على جميع المستويات في الدولة
- دراسة (عيماد، ٢٠٢١) بعنوان " دراسة أثر الفساد الإداري على إنتشار الفقر في الدول النامية للعام ٢٠١٩م" هدفت الدراسة إلى التعرف على الفساد الإداري أحد أكبر الهواجس التي تُوَرِّق الدول والحكومات، نظرا لكونه ملازما لكل الأنظمة سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات والأفراد
- دراسة (أبو العز، ٢٠١٥) بعنوان " تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي في إفريقيا: نيجيريا نموذجاً" هدفت الدراسة إلى التعرف على تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، نتيجة للآثار السلبية التي تخلفها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

منهجية البحث

استناداً إلى الأهداف التي سعت الدراسة الحالية لتحقيقها؛ والاطلاع على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة. فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي للتعرف على " الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر "، وذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطته استجواب جميع أفراد مجتمع الدراسة أو عينة كبيرة منه؛ وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها".

مجتمع وعينة الدراسة:

قام الباحث بتوزيع أداة الدراسة إلكترونياً على أفراد مجتمع الدراسة من مدير وخبير اقتصادي من قطاعات مختلفة في المملكة العربية السعودية، وبلغت عينة الدراسة (١٠٠) من مدير وخبراء بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية.

خصائص أفراد عينة الدراسة.

يتصف أفراد عينة الدراسة بعدد من الخصائص الوظيفية تتمثل في: المستوى التعليمي، الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، عدد سنوات الخبرة، وذلك على النحو التالي:

١- الجنس:

جدول رقم (١) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	٣٢	٣٢
أنثى	٦٨	٦٨
الإجمالي	١٠٠	١٠٠.٠

يتضح من خلال الجدول رقم (٢) أن هناك (٦٨٪) من أفراد الدراسة من الإناث، في مقابل وجد أن هناك (٣٢٪) من أفراد الدراسة من الذكور، وهذه النتيجة تدل على ارتفاع عدد الإناث في عينة الدراسة والشكل التالي يبين ذلك.

٢- العمر:

جدول رقم (٢) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من ٣٠ سنة	٢٣	٢٣
من ٣٠ إلى ٥٠ سنة	٧٥	٧٥
أكبر من ٥٠ سنة	٢	٢
الإجمالي	١٠٠	١٠٠.٠

يتضح من خلال الجدول رقم (٣) أن هناك (٧٥٪) من أفراد الدراسة أعمارهم من ٣٠ إلى ٥٠ سنة، في حين وجد أن هناك (٢٣٪) من أفراد الدراسة أعمارهم أقل من ٣٠ سنة، وفي الأخير وجد أن هناك (٢٪) من أفراد الدراسة أعمارهم أكبر من ٥٠ سنة، وهذه النتيجة تدل على تنوع مستوى أعمار أفراد الدراسة، والشكل التالي يوضح ذلك.

٣- المستوى التعليمي:

جدول رقم (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من البكالوريوس	٢٨	٢٨.٠
بكالوريوس	٥٠	٥٠.٠
ماجستير	٢٢	٢٢.٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠.٠

يوضح الجدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي، حيث أن النسبة الأكبر من أفراد الدراسة مؤهلين العلمي بكالوريوس بنسبة (٥٠٪)، في حين أن هناك (٢٨٪) من أفراد الدراسة مؤهلهم التعليمي أقل من البكالوريوس، وفي الأخير وجد أن هناك (٢٢٪) من أفراد الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير، وهذه النتيجة تدل على تنوع المؤهلات العلمية لدى أفراد الدراسة مما يساعد في الحصول على نتائج متنوعة حول أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر، والشكل التالي يوضح ذلك.

٤- المسمى الوظيفي:

جدول (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي:

المسمى الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية
إداري	٣٢	٤٥.٧
رئيس قسم	١٢	١٧.١
مدير	١٧	٢٤.٣
خبير اقتصادي	٩	١٢.٩
الإجمالي	٧٠	١٠٠.٠

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠٢٥

يوضح الجدول رقم (٣-٤) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي، حيث وجد أن (٣٢) من أفراد الدراسة بنسبة (٤٥.٧٪) إداريين، في حين وجد أن هناك (١٧) من أفراد الدراسة بنسبة (٢٤.٣٪) مدير كما وجد أن هناك (١٢) من أفراد الدراسة بنسبة (١٧.١٪) رئيس قسم، وفي الأخير وجد أن (٩) من أفراد الدراسة بنسبة (١٢.٩٪) خبير اقتصادي، وهذه النتيجة تدل على تنوع المسميات الوظيفية لدى أفراد الدراسة والشكل التالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي.

٥- سنوات الخبرة:

جدول رقم (٥) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من ٢ سنوات	٢٣	٢٣
من ٢ الى أقل من ٥ سنوات	٢٦	٢٦
من ٥ الى أقل من ١٠ سنوات	٢٥	٢٥
١٠ سنة فأكثر	٢٦	٢٦
الإجمالي	١٠٠	١٠٠.٠

يوضح الجدول رقم (٥) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، حيث وجد أن (٢٦٪) من أفراد الدراسة عدد سنوات خبرتهم من ٢ إلى أقل من ٥ سنوات ويتساوى معهم أفراد الدراسة التي عدد سنوات خبرتهم ١٠ سنة فأكثر، كما وجد أن هناك (٢٥٪) من أفراد الدراسة عدد سنوات خبرتهم من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات، وفي الأخير تبين أن هناك (٢٣٪) من أفراد الدراسة عدد سنوات خبرتهم أقل من ٢ سنوات، وهذه النتيجة تدل على تقارب عدد سنوات الخبرة بين أفراد الدراسة، والشكل التالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.

أداة الدراسة.

بناء على طبيعة البيانات، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، وجد الباحث أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي "الاستبانة"، ويعرف عبيدات وآخرون (٢٠١٤، ص ١٠٦) الاستبيان أو ما يعرف بالاستقصاء على أنه "أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين ويقدم على شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها من عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان"، وقد تم بناء أداة الدراسة بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ولقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من قسمين: القسم الأول: وهو يتناول البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة مثل: الجنس والعمر والمستوى التعليمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة.

القسم الثاني: وهو يتكون من (٢٧) عبارة تتناول انتشار الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة، وذلك على النحو التالي:

- المحور الأول: توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال ، ويتكون من (٩) عبارات.
- المحور الثاني: يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل ، ويتكون من (٧) عبارات.
- المحور الثالث: تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، ويتكون من (٦) عبارات
- المحور الرابع: انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد، ويتكون من (٥) عبارات.

جدول رقم (٦) تحديد فئات المقياس المتدرج الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٥.٠ - ٤.٢١	٤.٢٠ - ٣.٤١	٣.٤٠ - ٢.٦١	٢.٦٠ - ١.٨١	١.٨٠ - ١

صدق أداة الدراسة

صدق الأداة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، ٢٠١٢: ٤٢٩)، كما يقصد بالصدق "شمول أداة الدراسة لكل العناصر التي يجب أن تحتويها الدراسة من ناحية، وكذلك وضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومه لمن يستخدمها" (عبيدات وآخرون ٢٠١٤: ١٧٩)، ولقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال ما يأتي:

الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

بعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة والتي تتناول " أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر : دراسة تحليلية تطبيقية في بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية"، تم عرضها على عدد من المحكمين وذلك للاسترشاد بأرائهم. وقد طُلب من المحكمين مشكورين إبداء الرأي حول مدى وضوح العبارات ومدى ملائمتها لما وضعت لأجله، ومدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، مع وضع التعديلات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير أداة الدراسة.

صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيقها ميدانياً، وتم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات أداة الدراسة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما توضح ذلك الجداول التالية.

جدول رقم (٧) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال) بالدرجة الكلية للمحور

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
١	**.٠٦٧٣	٦	**.٠٨٠٢
٢	**.٠٧٠٩	٧	**.٠٧٣٣
٣	**.٠٦٢٢	٨	**.٠٥٦٩
٤	**.٠٦٨٩	٩	**.٠٦٩٧
٥	**.٠٦٢٨	—	—

**** دال عند مستوى (٠.٠١)**

يتضح من خلال الجدول رقم (٧) أن جميع عبارات محور " توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال" دالة عند مستوى (٠.٠١)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للعبارات ما بين (٠.٥٦٩ ، ٠.٨٠٢).

جدول رقم (٨) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل) بالدرجة الكلية للمحور

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
١	**.٠٦٢٣	٥	**.٠٧٢١
٢	**.٠٧٣٠	٦	**.٠٨١٤
٣	**.٠٦٦٠	٧	**.٠٧٩٣
٤	**.٠٧٢٣	—	—

**** دال عند مستوى (٠.٠١)**

يتضح من خلال الجدول رقم (٨) أن جميع عبارات محور "يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل" دالة عند مستوى (٠.٠١)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للعبارات ما بين (٠.٦٢٣ ، ٠.٨١٤)، وهي معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

جدول رقم (٩) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي) بالدرجة الكلية للمحور

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
١	***.٧٨٣	٤	***.٩٠٠
٢	***.٧٠٠	٥	***.٧٨٧
٣	***.٩١٥	٦	***.٨١٩

** دال عند مستوى (٠.٠١)

يتضح من خلال الجدول رقم (٩) أن جميع عبارات محور " تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي " دالة عند مستوى (٠.٠١)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للعبارات ما بين (٠.٧٠٠ ، ٠.٩١٥)، وهي معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

ثبات أداة الدراسة :

ثبات الأداة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (العساف، ٢٠١٢: ص ٤٣٠)، وقد قام الباحث بقياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ثبات (الفا كرونباخ) والجدول رقم (١٠) يوضح معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة وذلك كما يلي:

جدول رقم (١٠) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

م	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
١	توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال	٩	٠.٨٤٥
٢	يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل	٧	٠.٨٤٦
٣	تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي	٦	٠.٩٠١
الثبات الكلي		٢٢	٠.٩٣٨

يوضح الجدول رقم (١١) أن استبانة الدراسة تتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (٠.٩٣٨) وهي درجة ثبات عالية، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة ما بين (٠.٨٤٥ ، ٠.٩٠١)، وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

إجراءات تطبيق أداة الدراسة

قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) وفقاً للخطوات التالية:

- الحصول على موافقة المشرف الأكاديمي لتطبيق أداة الدراسة (الاستبانة).

- أخذ الموافقات الرسمية من الجهات المعنية لتطبيق الأداة على بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية.
- تم تطبيق أداة الدراسة على بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية.
- تم التواصل بشكل مباشر مع تلك الجهات للتأكد من نشر الاستبانة، وذلك عن طريق التنسيق مع عدد من المسؤولين.
- استمرت المتابعة بالتواصل المتقطع لحث أفراد العينة على الاستجابة، حيث استغرق استيفاء غالبية الاستبانات ما يقارب الشهرين.
- حصل الباحث على استجابات أفراد مجتمع الدراسة وذلك بواقع (١٠٠) استبانة، وهو ما يمثل عينة الدراسة.
- تم إدخال بيانات الاستبانات في الحاسب الآلي من خلال البرنامج الإحصائي (spss)، والبدء بتحليلها واستخلاص النتائج وتفسيرها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية :

١. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
٢. معامل ارتباط بيرسون (Pearson correlation) لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
٣. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة.
٤. المتوسط الحسابي "Mean" وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسية (متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.
٥. تم استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

السؤال الأول: توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال ؟

للتعرف أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١١) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإستجابات أفراد الدراسة حول علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة										الفقرة	م
			موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
٤	٠.٥٩٠	٤.٥٧	٦٢	٦٢	٣٣	٣٣	٥	٥	٠	٠	٠	٠	يسهم ارتفاع مستوى الشفافية المؤسسية في خفض تكاليف ممارسة الأعمال	١
١	٠.٤٨٦	٤.٦٩	٧٠	٧٠	٢٩	٢٩	١	١	٠	٠	٠	٠	تؤدي زيادة الشفافية في الإجراءات الإدارية إلى تقليل التكاليف التشغيلية.	٢
٢	٠.٥٢٥	٤.٦٣	٦٥	٦٥	٣٣	٣٣	٢	٢	٠	٠	٠	٠	تقل التكاليف المرتبطة بالمعاملات الإدارية كلما ارتفع مستوى الشفافية المؤسسية.	٣
٧	٠.٨٣٥	٤.٤٩	٦٣	٦٣	٢٩	٢٩	٤	٤	٢	٢	٢	٢	يؤدي وضوح الأنظمة واللوائح إلى تقليل الوقت والتكلفة اللازمين لإنجاز الأعمال.	٤
٣	٠.٦١٨	٤.٦١	٦٧	٦٧	٢٨	٢٨	٤	٤	١	١	٠	٠	تسهم الشفافية في الحد من التكاليف الناتجة عن عدم وضوح الإجراءات.	٥
٥	٠.٦٢٩	٤.٥١	٥٦	٥٦	٣٨	٣٨	٤	٤	١	١	١	١	يساعد الإفصاح عن المعلومات المؤسسية في تقليل تكاليف اتخاذ القرارات الاستثمارية.	٦
٨	٠.٨١٢	٤.٤٦	٥٩	٥٩	٣٢	٣٢	٥	٥	٢	٢	٢	٢	ترتبط زيادة مستوى الشفافية المؤسسية بانخفاض تكاليف ممارسة الأعمال بشكل عام.	٧
٩	٠.٦٢٧	٤.٤٥	٥٢	٥٢	٤٠	٤٠	٧	٧	٠	٠	١	١	يؤدي ضعف الشفافية المؤسسية إلى زيادة تكاليف ممارسة الأعمال.	٨

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة										الفقرة	م
			موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
٦	٠.٦٨٩	٤.٤٩	٥٧	٥٧	٣٧	٣٧	٥	٥	٠	٠	١	١	يؤدي تطبيق معايير الحوكمة والشفافية إلى تحسين كفاءة الأعمال وخفض تكاليفها.	٩
—	٠.٤٤١	٤.٥٤	المتوسط الحسابي العام											

يتضح من خلال الجدول رقم (١١) أن توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال يتضمن (٩) عبارات، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (٤.٤٥) إلى (٤.٦٩) من أصل (٥.٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن إستجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور جاءت بدرجة موافقة بشدة.

السؤال الثاني: يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل؟
 للتعرف على يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:
 جدول رقم (١٣) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإستجابات أفراد الدراسة حول يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة										الفقرة	م
			موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
			ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
٣	٠.٧٠٥	٤.٤٨	٥٨	٥٨	٣٣	٣٣	٦	٦	٢	٢	١	١	يؤدي الفساد المالي إلى زيادة مستويات الفقر في المجتمع.	١
٦	٠.٨٧٤	٤.٢٣	٤٧	٤٧	٣٣	٣٣	١٧	١٧	٢	٢	١	١	يسهم الفساد المالي في اتساع فجوة عدم المساواة في توزيع الدخل.	٢
٧	٠.٩١٨	٤.١٦	٤٢	٤٢	٤١	٤١	٨	٨	٩	٩	٠	٠	يؤدي انتشار الفساد المالي إلى تراجع العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية.	٣

م	الفقرة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة				
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
٤	يؤثر الفساد المالي سلباً في فرص الفئات محدودة الدخل للحصول على الخدمات الأساسية.	٤	٤	٣	٣	٧	٧	٢٤	٢٤	٦٢	٦٢	٤.٤٠	٠.٩٦٨	٥
٥	يؤدي الفساد المالي إلى تقليل كفاءة الإنفاق العام الموجه لبرامج الحد من الفقر.	١	١	١	١	٤	٤	٣٢	٣٢	٦٢	٦٢	٤.٥٣	٠.٧١٧	١
٦	يسهم الفساد المالي في زيادة معدلات البطالة بشكل غير مباشر، مما يفاقم الفقر.	١	١	٢	٢	٤	٤	٣٦	٣٦	٥٧	٥٧	٤.٤٦	٠.٧٥٨	٤
٧	يؤدي الفساد المالي إلى انخفاض كفاءة المشروعات التنموية التي تستهدف تحسين المستوى المعيشي.	٢	٢	٣	٣	٢	٢	٣٠	٣٠	٦٣	٦٣	٤.٤٩	٠.٨٤٧	٢
—												٤.٣٩	٠.٥٩٩	—

يتضح من خلال الجدول رقم (١٣) أن محور يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل يتضمن (٧) عبارات، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (٤.١٦ إلى ٤.٥٣) من أصل (٥.٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن إستجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور تتراوح ما بين (موافق - موافق بشدة).

السؤال الثالث: تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي؟

للتعرف على أن تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي ؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١٤) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإستجابات أفراد الدراسة حول تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي

م	الفقرة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة				
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
١	تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي.	١	١	٢	٢	٥	٥	٢٨	٢٨	٦٤	٦٤	٤.٥٦	٠.٦٨٨	١
٢	تسهم الحوكمة المؤسسية في تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.	٢	٢	٢	٢	٤	٤	٣٥	٣٥	٥٧	٥٧	٤.٤٦	٠.٧٦٠	٣
٣	يعزز تطبيق مبادئ الحوكمة ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال.	٤	٤	٣	٣	٤	٤	٣٠	٣٠	٦٠	٦٠	٤.٤٨	٠.٨٠٢	٢
٤	يؤدي الالتزام بمبادئ الحوكمة إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسات.	٣	٣	٢	٢	٧	٧	٣٠	٣٠	٥٨	٥٨	٤.٤٥	٠.٨٠١	٤
٥	تسهم الحوكمة المؤسسية في رفع كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية.	٢	٢	١	١	٥	٥	٣٩	٣٩	٥٣	٥٣	٤.٤٣	٠.٧٣١	٥
٦	تعزز الحوكمة المؤسسية القدرة التنافسية للمؤسسات في الأسواق المحلية والدولية.	٣	٣	٢	٢	٥	٥	٣٧	٣٧	٥٣	٥٣	٤.٣٨	٠.٨٤٢	٦
المتوسط الحسابي العام														
—		٤.٤٦	٠.٦٣١	—										

يتضح من خلال الجدول رقم (١٤) أن تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي يتضمن (٦) عبارات، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (٤.٣٨ إلى ٤.٥٦) من أصل (٥.٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن إستجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور جاءت بدرجة موافقة بشدة.

السؤال الرابع: انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد؟

للتعرف على انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١٥) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإستجابات أفراد الدراسة حول انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد

م	الفقرة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة				
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
١	يسهم الفساد الإداري والمالي في سوء تخصيص الموارد المالية للمشروعات الحكومية.	٤	٤	٣	٣	٩	٩	٣٤	٣٤	٥٠	٥٠	٤.٢٣	١.٠١٤	٢
٢	يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى هدر الموارد العامة وتقليل الاستفادة منها.	٣	٣	٥	٥	٧	٧	٣٦	٣٦	٤٩	٤٩	٤.٢٣	٠.٩٩٣	١
٣	يؤثر الفساد الإداري والمالي سلباً في كفاءة تنفيذ المشروعات التنموية.	٣	٣	٥	٥	١٢	١٢	٣٣	٣٣	٤٧	٤٧	٤.١٦	١.٠٢٢	٥
٤	يؤدي انتشار الفساد إلى توجيه الإنفاق العام نحو أولويات غير تنموية.	٣	٣	٤	٤	١٣	١٣	٣٣	٣٣	٤٧	٤٧	٤.٢٠	٠.٩٥٨	٤
٥	يؤدي الحد من الفساد الإداري والمالي إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.	٣	٣	٤	٤	٩	٩	٣٧	٣٧	٤٧	٤٧	٤.٢١	٠.٩٧٧	٣
المتوسط الحسابي العام												٤.٢٤	٠.٧٧١	—

يتضح من خلال الجدول رقم (١٥) أن انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد يتضمن (٥) عبارات، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (٤.١٦ إلى ٤.٢٣) من أصل (٥.٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن إستجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور جاءت ما بين الموافقة والموافقة بشدة.

نتائج الدراسة والتوصيات

أولاً: خلاصة الدراسة:

احتوت الدراسة على خمسة فصول بالإضافة إلى المراجع والملاحق، وتناول الفصل الأول كمدخل للدراسة مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، والتساؤلات التي تجيب عنها، وأهم المصطلحات التي استخدم الباحث في دراستها.

وتناول الباحث في هذا الفصل مفاهيم الدراسة وحددت أهداف دراستها، والتي تمثلت في التعرف أثر الفساد الإداري والمالي على معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الفقر ولتحقيق هذه الأهداف سعت الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما أثر الفساد الإداري على معدلات النمو الاقتصادي؟
 - ما العلاقة بين الفساد المالي ومستويات الفقر؟
 - كيف تؤثر الشفافية المؤسسية على بيئة الاستثمار في المملكة؟
 - هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض الفساد وتحسن النمو الاقتصادي؟
- أما الفصل الثاني فقد ناقش الإطار النظري للدراسة كما اشتمل على الدراسات السابقة للدراسة وقام الباحث بالتعقيب عليها.

وتناول الفصل الثالث منهجية الدراسة وإجراءاتها، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأوضح الباحث مجتمع الدراسة المستهدف والمتمثل في مدير وخبير اقتصادي من قطاعات مختلفة في المملكة العربية السعودية، وقد استجاب لعملية التوزيع (١٠٠) مدير وخبير، كما بين الباحث في هذا الفصل كيفية إعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، وأوضح الباحث بعد ذلك إجراءات صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة) بعرضها في صورتها الأولية على المشرف ومجموعة من المحكمين وفي ضوء آرائهم قام الباحث بتطبيق أداة دراستها، وحددت الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

أما الفصل الرابع فقد تناول عرض وتحليل نتائج الدراسة متتالاً الإجابة على أسئلتها ومناقشة نتائجها، وربطها مع نتائج الدراسة السابقة، وفي الفصل الخامس من هذه الدراسة قام الباحث بتلخيص الدراسة، وعرض

أهم نتائجها، واقتراح أبرز توصياتها.

ثانياً: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج نوجزها فيما يلي:

أ) النتائج المتعلقة بوصف أفراد الدراسة:

- بينت نتائج الدراسة النسبة الأكبر من أفراد الدراسة أن هناك (٦٨٪) من أفراد الدراسة من الإناث، في مقابل وجد أن هناك (٣٢٪) من أفراد الدراسة من الذكور.
- بينت نتائج الدراسة النسبة الأكبر من أفراد الدراسة أن أعمارهم (٧٥٪) من أفراد الدراسة من ٣٠ إلى ٥٠ سنة.
- بينت نتائج الدراسة حيث أن النسبة الأكبر من أفراد الدراسة مؤهلين العلمي بكالوريوس بنسبة (٥٠٪)، في حين أن هناك (٢٨٪) من أفراد الدراسة مؤهلهم التعليمي أقل من البكالوريوس.
- كما بينت نتائج الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي، أن هناك (٣٢) من أفراد الدراسة بنسبة (٤٥.٧٪) إداريين، في حين وجد أن هناك (١٧) من أفراد الدراسة بنسبة (٢٤.٣٪) مدير .
- كما أوضحت نتائج الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، أن هناك (٢٦٪) من أفراد الدراسة عدد سنوات خبرهم من ٢ إلى أقل من ٥ سنوات ويتساوى معهم أفراد الدراسة التي عدد سنوات خبرتهم ١٠ سنة فأكثر.
- وأظهرت نتائج الدراسة للمتوسط الحسابي العام أن هناك (٤.٥٤) بانحراف معياري (٠.٤٤١) يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة توجد علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال.
- وأيضاً أظهرت نتائج الدراسة للمتوسط الحسابي العام أن هناك (٤.٣٩) بانحراف معياري (٠.٥٩٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل.

➤ وأظهرت نتائج الدراسة للمتوسط الحسابي أن هناك (٤.٤٦) بانحراف معياري (٠.٦٣١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

➤ وأظهرت نتائج الدراسة للمتوسط الحسابي أن هناك (٤.٢٤) بانحراف معياري (٠.٧٧١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد.

النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على علاقة عكسية بين مستوى الشفافية المؤسسية وتكاليف ممارسة الأعمال، ومن أبرز العبارات التي توضح ذلك:

- يسهم ارتفاع مستوى الشفافية المؤسسية في خفض تكاليف ممارسة الأعمال
 - تؤدي زيادة الشفافية في الإجراءات الإدارية إلى تقليل التكاليف التشغيلية.
 - تقل التكاليف المرتبطة بالمعاملات الإدارية كلما ارتفع مستوى الشفافية المؤسسية.
 - يؤدي وضوح الأنظمة واللوائح إلى تقليل الوقت والتكلفة اللازمين لإنجاز الأعمال.
 - تسهم الشفافية في الحد من التكاليف الناتجة عن عدم وضوح الإجراءات.
- بينت نتائج الدراسة على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة أن يؤثر الفساد المالي بشكل إيجابي على زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل، ومن أبرز العبارات التي توضح ذلك:

- يؤدي الفساد المالي إلى زيادة مستويات الفقر في المجتمع.
- يسهم الفساد المالي في اتساع فجوة عدم المساواة في توزيع الدخل.
- يؤدي انتشار الفساد المالي إلى تراجع العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية.
- يؤثر الفساد المالي سلباً في فرص الفئات محدودة الدخل للحصول على الخدمات الأساسية.
- يؤدي الفساد المالي إلى تقليل كفاءة الإنفاق العام الموجه لبرامج الحد من الفقر.

أوضحت نتائج الدراسة على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، ومن أبرز العبارات التي توضح ذلك:

- تؤدي الحوكمة المؤسسية الفعالة إلى تعزيز النمو الاقتصادي.
 - تسهم الحوكمة المؤسسية في تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.
 - يعزز تطبيق مبادئ الحوكمة ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال.
 - يؤدي الالتزام بمبادئ الحوكمة إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسات.
 - تسهم الحوكمة المؤسسية في رفع كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية.
- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على انتشار الفساد الإداري والمالي على كفاءة الإنفاق العام وتخصيص الموارد، ومن أبرز العبارات التي توضح ذلك:

- يسهم الفساد الإداري والمالي في سوء تخصيص الموارد المالية للمشروعات الحكومية.
- يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى هدر الموارد العامة وتقليل الاستفادة منها.
- يؤثر الفساد الإداري والمالي سلباً في كفاءة تنفيذ المشروعات التنموية.
- يؤدي انتشار الفساد إلى توجيه الإنفاق العام نحو أولويات غير تنموية.
- يؤدي الحد من الفساد الإداري والمالي إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

ثالثاً: توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي:

- ١- تطبيق مبادئ الحوكمة ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال.
- ٢- الالتزام بمبادئ الحوكمة إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسات.
- ٣- تعزيز منظومة الحوكمة المؤسسية من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة.

- ٤- تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الخاصة بمكافحة الفساد الإداري والمالي، مع تحديثها بشكل دوري بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
- ٥- تعزيز استقلالية وكفاءة الأجهزة الرقابية وتمكينها من أداء مهامها في الكشف عن حالات الفساد ومتابعتها دون تدخل.
- ٦- التحول نحو الحكومة الرقمية وتوسيع استخدام الخدمات الإلكترونية لتقليل الاحتكاك المباشر بين الموظفين والمراجعين، بما يحد من فرص الفساد.
- ٧- رفع مستوى الشفافية والإفصاح المالي في المؤسسات الحكومية، ونشر التقارير المالية والإدارية بصورة دورية لتعزيز الثقة والمساءلة.
- ٨- تطبيق نظم رقابة داخلية فعالة تعتمد على إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية للكشف المبكر عن الممارسات غير النظامية.
- ٩- تعزيز حماية المبلغين عن الفساد من خلال توفير قنوات آمنة للإبلاغ وضمان السرية والحماية القانونية.
- ١٠- نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد عبر برامج تدريبية وتوعوية تستهدف العاملين في القطاعين العام والخاص.
- ١١- تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال اعتماد معايير موضوعية في تخصيص الموارد، وربط الإنفاق بمؤشرات الأداء والنتائج.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. عاتي، عمار (٢٠٢٥) توظيف الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري وخفض الفقر، مجلة الريادة للمال والأعمال، مج٦، ع٢٤.
٢. عيماد، معوشي (٢٠٢١) دراسة أثر الفساد الإداري على إنتشار الفقر في الدول النامية للعام ٢٠١٩م، مجلة الاقتصاد والمالية، مج٧، ع٢٤.
٣. محمد، هند إبراهيم (٢٠٢٥) دور التكنولوجيا في مكافحة الفساد الإداري والمالي وأثره في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الريادة للمال والأعمال، مج٦، ع٢٤.
٤. أبو العز، نهلة أحمد (٢٠١٥) تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي في إفريقيا: نيجيريا نموذجاً، مجلة مصر المعاصرة، مج١٠٦، ع٥١٩.
٥. بوشعالة، عمر حسين (٢٠٢٤) تعزيز دور الحكم الرشيد للحد من تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، مجلة المختار للعلوم الإنسانية، مج٤٢، ع١.
٦. مشري، عبد الحليم، (٢٠١٥) الفساد الإداري: مدخل مفاهيمي، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس.
٧. الموسوي، إلهام عطا طحوط (٢٠٠٥) دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية وبعض المؤسسات الحكومية العراقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة القانونية مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد .
٨. السالم، عبد الله بن عبد الكريم، (٢٠١٩)، استراتيجية الحد من الفساد الإداري: حالة دراسية عن المملكة العربية السعودية، ندوة إدارة المال العام، كوالالمبرو -ماليزيا.
٩. عبد اللطيف، أسار فخري، (٢٠١٨) أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية، العراق: البنك المركزي العراقي.
١٠. كوهين، تومر يوسف (٢٠١٦) مكافحة الفساد في المنظومة العقابية المطبقة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح.

١١. عتيقة، صبرينة (٢٠١٦) الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، ع٧.

١٢. الجحيلان، محمد (٢٠٢٤) مكافحة الفساد المالي والإداري في القانون الكويتي مقارنة بالقانون المصري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، دورية علمية محكمة، الكويت.

١٣. أحمد، شريف (٢٠٢٤) مفهوم الفقر وأسبابه: دراسة تحليلية مع التركيز على الواقع المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج١٦، ع٤.

١٤. ياسين، عدنان (٢٠٢٠) الفقر والمشكلات الاجتماعية، بحث مقدم إلى ندوة الفقر والغمى في الوطن العربي، قسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة.

١٥. عبدالخالق، أثير (٢٠٠٩) استراتيجيات مكافحة الفقر الوطنية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية.

١٦. أحمد، عزوز (٢٠١٧) أسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها، مجلة المعارف علمية دولية محكمة، ع٢٢.

١٧. الصغير، صالح (٢٠٢٢) مشكلة الفقر باعتبارات الفنية والمنهجية من المنظور الاجتماعي، كلية الآداب جامعة الملك سعود.

١٨. شاهين، محمود (٢٠٢٥) تأثير الفساد على التنمية والنمو الاقتصادي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع٦٢.

١٩. الجمل، هشام (٢٠٢٤) الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

١. Mauro, P. (1995). *Corruption and growth*. Quarterly Journal of Economics,

110(3), 681–712.

٢. OECD. (2018). *Consequences of corruption at the sector level and implications for economic growth and development*. OECD Publishing.
٣. Rose–Ackerman, S., & Palifka, B. J. (2016). *Corruption and government: Causes, consequences, and reform* (2nd ed.). Cambridge University Press.
٤. 1. Gupta, S., Davoodi, H., & Alonso–Terme, R. (2002). Does corruption affect income inequality and poverty? IMF Working Paper.
<https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/30/Does-Corruption-Affect-Income-Inequality-and-Poverty-15863>
٥. World Bank. (2021). Anti-Corruption for Development Report.
<https://www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/anti-corruption>
٦. Transparency Corruption International. Perceptions (2023). Index.
<https://www.transparency.org/en/cpi>
٧. Mauro,P. (1995). Corruption and Growth. Quarterly Journal of Economics.
<https://academic.oup.com/qje/article/110/3/681/1899692>
٨. Nicholls et al., (2017) Corruption and Misuse of Public Office.